الجزء الرابـع

إضرابات الأطباء

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الجزء الرابـع

إضرابات الأطباء

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

الجزء الرابـع

إضرابات الأطباء

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

يعد قرار الإضـراب الحدث الأهم في حركة الأطباء المصـريين، حيث كان جديدًا عليها. حيث لا تضـم ذاكرتها المكتوبة أي ذكر لإضراب من قبل. فكيف نشأت فكرة الإضراب؟ وهل أضرب الأطباء المصريون زمن عبد الناصر والسادات؟

ونعيد هنا التذكير باعتصـام أطباء الامتياز دفعة 1957 والذي جئنا على ذكره عبر شـهادة د. محمد حسـن خليل في بداية هذه الدراسـة، فلا يصـح تناول احتجاجات الأطباء في العقود السـتة السـابقة دون ذكره. وفيما يلى تناول لبداية الاحتجاج مع الإضراب في 2008.

تقول د. منى مينا أن الأطباء لم يعرفوا الإضـراب إلا في محاولة 2008 المغدور بها. ولكن ظهر انتقاد أوضـاعهم من قبل في نتائج الاسـتبيان الذي أجرته نقابة الأطباء في الثمانينات حول تسـاؤل ما العمل؟ وكيف يمكن حل مشـاكل الأطباء؟ فكانت المرة الأولى التي يختار فيها أغلب الأطباء الإضـراب في إجابات الاستبيان، من بين إجابات أخرى، لكنه لم ينفذ[1].

محاولة الإضراب في فبراير 2008

طرحت فكرة الإضـراب لأول مرة في الجمعية العمومية في 1 فبراير 2008، ونوقشـت تفصـيليًا. حيث طالبت حركة أطباء بلا حقوق بعقد جمعية عمومية، ولم يكن قد مضى عام واحد على ظهورها. واستجاب مجلس النقابة، المشكل في معظمه من تيار الإخوان، وبقيادة حمدي السيد رجل النظام. وطبقًا لشهادة د. منى، بدأ مجلس نقابة الإخوان قبل الثورة، برئاسـة حمدي السـيد، التعاون على مضـض مع أعضـاء الحركة، بعد معاداتهم في البداية. وربما كانت محاولة لاسـتيعابهم. ولم تعارض أطباء بلا حقوق هذا الأمر، حيث لم تكن حركة سياسية، إنما تسعى لتحريك أوضاع الأطباء وتنشيط النقابة البعيدة عن طموح جموع الأطباء. فإذا وجدت استجابة لذلك من المجلس، فلا بأس.

وكانت جولات ومحاولات الاسـتيعاب طويلة. تميزت بالتقلب بين السـعي النشـط أحيانًا، والفتور أحيانًا اخرى. ولما طالبت الحركة بعقد الجمعية العمومية الطارئة في 1 فبراير 2008، تمت الموافقة عليها. وربما كان ذلك، على حد قول د. منى مينا، لإحساس النقابة أن هناك حركة تتشكل بين الأطباء خارجة عنها، وعليها سـحب البسـاط من تحتها. وبالتالي، جرى التعاون بين الحركة والنقابة الرسـمية في الحشـد لتلك الجمعية. ثم طالبت الجمعية بكادر أطباء يرفع أسـاسـي راتب الطبيب إلى 1000 جنية، وكان حينها المرتب الأسـاسـى والشـامل 250 جنيها. وفي تلك الجمعية، تقرر تنظيم إضـراب جزئى يوم 15 مارس 2008. ودعم النقيب د. حمدي السـيد الإضـراب في البداية. وجاءت تصـريحاته في الجرائد القومية خلال الأسـبوعين التاليين على الجمعية، في فبراير 2008، داعمة للإضـراب وحق الأطباء وظروف عملهم السـيئة. ثم ما لبث أن بدأ ترويج التهديدات ممثلًا الدولة والوزارة ورئاسة الوزراء. وبادر بمخاطبة مجلس الدولة رسميًا لطلب فتواه عن مشـروعية الإضـراب، مدعيًا الخوف على الأطباء والرغبة في عدم تعريضـهم للخطر. ثم تحول

[1] د. منى مينا

حديثه إلى عدم مشروعية الإضراب، وأن النقابة العامة لا تستطيع اتخاذ خطوات غير مشروعة. وعقدت في النقابة العامة ورشة عمل لبحث مشروعية قرار الإضراب.[2]

ورغم أننا لم نستطع العثور في صحافة هذه الأيام على تصريحات د. حمدى السيد ضد الإضراب، إلا أن الصحف في تواريخ تالية على هذا، قبل وبعد الثورة، كانت حافلة بحواراته الصحفية ضد فكرة الإضراب. ففي حواره في المصري اليوم المؤرخ في 12 أكتوبر 2009، تحدث عن إضراب 2008، الذى أفشله شخصيًا، بأنه كان يومًا واحدًا. وأنه لا يريد من الأطباء أن يعيدوه لنكد الاعتصامات والإضرابات. وذكر أنه نقل هذا لمجلس الوزراء، مطالبًا بتنفيذ الوعود حول تحسين أحوال الأطباء[3]. بل أنه في حواره المنشور بالمصرى اليوم في مايو 2011، نعت الإضراب بأنه خيانة للثورة وقسم أبوقراط[4]. وفي ديسمبر 2012، نشرت اليوم السابع نص فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بعدم قانونية إضراب الأطباء [5].

وعلى الجانب الآخر، جهزت أطباء بلا حقوق، بدعم المحامين المناصرين، أوراقًا قانونية تشير للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر وتنص على الحق في الإضراب. وأُجريت أبحاثًا حول حق إضراب الأطباء في دول أخرى كثيرة أكثر إنحيازًا لصحة المواطن، وأكثر حرصًا عليها مما يحدث في مستشفياتنا. وعلى الرغم من كل هذا، دعا د. حمدي السيد النقابات الفرعية لاجتماع، لم يحضره سوى عدد قليل من قياداته. وأعلن تعليق الدعوة للإضراب بناء على هذا الاجتماع، ضاربًا عرض الحائط بارادة الجمعية العمومية.

وردًا على هذا، قررت أطباء بلا حقوق الاعتصام في النقابة العامة من تاريخ الإضراب المغدور في 15 مارس 2008 حتى تاريخ الجمعية العمومية العادية في 21 مارس 2008، ومواجهة المعتصمين للوزراء وضيوف النقابة الرسميين المعتاد حضورهم في الاحتفال السنوي بيوم الطبيب 18 مارس. وفعلًا اعتصم أعضاء الحركة مع قرابة 20 طبيبًا لمدة يومين. ومع اقتراب موعد الاحتفال، قل عدد المعتصمين، وشجعهم د. حمدي السيد على فكك الاعتصام. وهدد برفع حماية النقابة عنهم، وإطلاق يد الأمن الآتي لتأمين الحفل في التعامل معهم، ما لم ينهوا اعتصامهم. وفي 17 مارس مساءً، وبينما كان المعتصمون يتأهبون لمغادرة المبنى الساعة 11 ليلًا، حسب اتفاقهم مع النقيب لتحاشي مواجهة خاسرة مع الأمن بحلول صباح الاحتفال، فوجئوا حوالي الساعة الثامنة بالقيادي الإخواني د.أحمد إمام يأمرهم بالمغادرة فورًا. وحين رفضوا أسلوبه، بدأ اشتباكًا بالأيدي مع أحد الأطباء. وسرعان ما ظهرت مجموعة من رجاله (من موظفي النقابة كانوا بالطابق السفلي) متأهبون لإنهاء الاعتصام بالقوة.[6]

---

[2] نفسه

[3] https://www.almasryalyoum.com/news/details/70500

[4] https://m2.youm7.com/story/2011/5/20/%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7/416693

[5] https://www.youm7.com/story/2012/12/26/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9/888600

[6] د. أحمد بكر

ومنذ سـنوات طويلة، كان إخوان النقابة ينتهزون احتفال يوم الطبيب لتكريم أكبر عدد من قيادات القطاع الصحي مع عدد من الوزراء وقيادات الشرطة والإعلام، دون أي مبرر نقابي أو موضوعي، إنما فقط لتمتين العلاقات العامة والحكومية للجماعة. ومن هنا كانوا أكثر حرصًا من د. حمدي السيد نفسه على عدم تكدير صـفو الحفل، وتحاشـي احتمال احراج ممثلي الحكومة. و بالتالي، لم يترددوا في اسـتخدام العنف ضـد زملائهم المعتصمين. وهكذا انسحب المعتصمون، لكنهم عادوا في اليوم التالي على الاحتفال، 19 مارس، لمواصلة اعتصامهم حتى 21 مارس، موعد الجمعية العمومية التي انعقدت في ظل مشاحنات حادة بين أنصار الإخوان وجموع الأطباء الذين اتهموا إخوان النقابة بالخيانة وإجهاض الإضراب. واستغلت منصة الاجتماع هذا التشاحن، وركزت على تأجيجه، للتهرب من اتخاذ أي قرارات بشأن الموضوع الرئيسي، وهو الإضراب المعلق. وهكذا انتهت المحاولة الأولى للإضراب بالفشل[7].

إضراب مايو 2011

وتمثلت المحاولة الثانية في إضراب مايو 2011. وكان قد تقرر في الجمعية العمومية الطارئة في أول مايو (المنصوص عليها في قرارات الجمعية العادية للنقابة في 25 مارس 2011). وكان الإضراب على يومين منفصلين، 10 مايو و17 مايو. وربما كان نجاح هذا الإضراب القصير رجعًا إلى ما رافقه من حماس وتشجيع وفرته حالة الثورة. وقد صارت حركة أطباء بلا حقوق أقوى كثيرًا بفرق شاسع. وسبقت الإضراب، كما أشرنا من قبل، حركة واسعة على مستشفيات الجمهورية للدعوة إلى الجمعية العمومية في 25 مارس 2011. ولم تكن حركة أطباء بلا حقوق، ومن معها من الأطباء، راغبون في الصدام. لكنهم قرروا إنه لو لم تنفذ المطالب، فلن يكون هناك غير الإضراب[8].

وجاءت الجمعية العمومية قوية بحضور ما بين 2000 إلى 3000 طبيب. ورفعت مطالبها لرئاسة الوزراء بإقالة وزير الصحة، وتجميد رئاسة د. حمدي السيد للنقابة حيث أنه لا يعبر عن الأطباء، وزيادة ميزانية الصحة، إقرار هيكل أجور عادل يأخذ الأطباء من خلاله مكانهم في الشريحة الأولى مثل كل دول العالم، وتأمين المستشفيات بعد حوادث الاعتداء المتكررة على الأطباء من أهالى ضحايا المشاجرات، فعلى سبيل المثال تلقى مدير مستشفى المحلة طعنات نافذة، وبعد إنقاذه أصبح وكيلًا للوزارة في الدقهلية.[9] و لمتابعة تنفيذ المطالب في أعقاب جمعية مارس العادية، تشكلت لجنة من شيوخ المهنة لمقابلة رئيس الوزراء، من الأساتذة د. عبد الجليل مصطفي ود. محمد حسن خليل ود. عبد المنعم أبو الفتوح . وظلت محاولات التواصل مستمرة، والمماطلة من جانب الدولة مستمرة أيضًا. فتقرر تنظيم وقفة أمام مجلس الوزراء بسبب تجاهله الرد عليهم. وكانت الوقفة في أواخر أبريل 2011. ورغم توكيل د. عصام شرف، رئيس الوزراء وقتها، الدكتور معتز عبد الفتاح في التفاوض مع الأطباء حول المطالب، إلا أن المفاوضات لم تسفر عن شئ. ودعا الأطباء لجمعية عمومية طارئة في أول مايو 2011، لإقرار الدخول في إضراب كهدف أساسي على جدول أعمالها.

[7] د. منى مينا
[8] نفسه
[9] د. رشوان شعبان

واعتمادًا على الخبرة السابقة في إضراب 2008، الذي أجهض بتعليقه قبل أن يبدأ، وقفزًا على مهاترات ما قبل الإضـراب والخوف من خذلان مجلس النقابة بتشـكيلته وقتها (اخوان + فلول)، تشـكلت لجنة عليا للإضراب، ضمت لها النقابة عددًا كبيرًا من الإخوان مثل الدكاترة عبد الفتاح رزق وعيد محمد سعد وأشرف مسـعد. كما انضـمت لها د. منى مينا والدكتور رشـوان شـعبان. لكن رغم هذا، ماطلت النقاب في إصـدار قرار رسـمى بتشـكيل اللجنة. حيث تسـلل د عصـام العريان يومها هاربًا من مبنى دار الحكمة ومعه مسـودات القرار. واضـطر الأطباء لعمل اعتصـام داخل النقابة لمدة يومين. فصـدر القرار رسـميًا، ووقع عليه مجلس النقابة، وختم بختم النقابة، ووضـع على الموقع الرسـمى لها. وأخذت اللجنة المشـرفة على الإضراب صورة منه، وبدأت السعي لتنظيم إضراب تحذيري يومًا واحدًا في 10 مايو. واذا لم تنفذ المطالب يتحول لإضراب مفتوح بدءًا من يوم 17 مايو 2011.

ونجح إضـراب 10 مايو نجاحًا كبيرًا. وفي تقدير د. منى، كان من أسـباب نجاحه الأسـاسـية أن الدولة كانت تسـتهين بالأطباء، ولم تقدر الجهد الكبير الذي بذل في الحشـد للإضـراب والتحضـير للجمعية العمومية التي أقرته، وكيف تمت زيارة المسـتشـفيات في المحافظات للتأكيد على قدرة هذه المسـتشـفى أو تلك على الدخول في الإضراب من عدمه.

من بين أسـباب نجاح الإضـراب أيضًـا، الوعى الذي صـاحبه في التعامل مع المرضـى الآتين من خلفية اجتماعية ليس المرض أهون مشـاكلها. والتعامل معهم كآدميين من حقهم فهم ما يجري. فكان على الطبيب شرح أن الإضراب لصالح الجميع، وأنه جزئي، وأن تقديم الخدمة أيام الإضراب ستكون مجانًا، ولن يمثل عبئًا عليهم من أى نوع. ويطلعهم على عدم توقف الحالات الحرجة والطوارئ والحضـانات، وتحديد يوم واحد في الأسبوع يتكرر فيه صرف علاجات الأمراض المزمنة كالقلب والسكر والضغط وغيرها. وكان لدى الأطباء فهمًا كاملًا للأولويات الطبية، وتفويضًا من اللجنة العليا للإضراب بالتعامل مع أى حالة يراها الطبيب طارئة قد تعرض حياة المريض للخطر. وكانوا يدركون أن الإضـراب أبعد ما يكون عن الإضـرار بالمرضـى. وكان على الأطباء توضـيح أن نجاح الإضـراب قائم على مسـاندة المرضـى وفهمهم لدوافع الأطباء الذين يواجهون كغالبية فئات الشـعب ظروفًا معيشـية متدهورة بحاجة للتحسـين. وجعلت تلك المناقشات من أيام الإضراب، ذات الحركة الدائبة على حد تعبير أحد الأطباء، عملًا مضاعفًا، في المهنة من جهة وفي إقناع المرضى بأن الإضراب ليس ضدهم من جهة اخرى.[10]

ونجح إضـراب 10 مايو 2011 بنسـبة من 60% إلى 70%، طبقاً لتقديرات لجنة الإشـراف على الإضـراب المتواجدة بالنقابة. وقد وفرت اللجنة أرقام تليفونات أعضـائها على صـفحتها للإبلاغ عن المسـتشـفيات المضـربة، بالإضـافة للمتابعة على أرض الواقع بزيارة المسـتشـفيات. وقد غطى الإضـراب مسـتشـفيات الجمهورية من الإسكندرية لأسوان، بواقع مستشفى في كل محافظة على الأقل، وأكثر من مستشفى بالمحافظة الواحدة أحيانًا. وكان هناك عدد أكبر في المحافظات الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية.

لكن كان السـؤال الأهم، ماذا سـيفعل الأطباء في الإضـراب المفتوح؟ في هذا الإضـراب ليوم واحد كان المرضـى يعرفون أن الأوضـاع سـتعود لطبيعتها في اليوم التالي. فماذا سـيحدث حين يكون الإضـراب

[10] د. أحمد بكر

مفتوحًا لأجل غير مسمى؟ وذلك حتى مع الأخذ في الاعتبار إعلان الأطباء أن الإغلاق سيكون للعيادات الخارجية فقط، وأن المريض يمكن الكشف عليه في الاستقبال، وأن الحالات الحرجة والأورام والفشل الكلوى لا يشملها الإضراب.[11]

تيار الإخوان داخل النقابة

لم يكن تيار الإخوان يتعامل مع عضوية نقابة الأطباء باعتبارها مكانًا لممارسة مهمة الحفاظ على المهنة وخدمة اعضائها، لكنها كانت بالنسبة لهم مقرًا للممارسة السياسية بامتياز. وكما كان الإخوان يتحالفون مع السلطة على الساحة السياسية، قبل الثورة وبعدها، سعيًا وراء التمكين، فعلوا الشيء نفسه على مدى سنوات طويلة في النقابة. وفي الوقت الذي لم يكن الشارع السياسى ولا المواطنون مطلعون بعد على هذه الجريمة وهذه الخيانة للأمانة، كان الأطباء يكتشفونها جليًا و يكتوون بنارها[12].

وسوف نجزئ مواقف تيار الإخوان بعد الثورة لجزئين، يتعلق أحدهما بمواقفهم أثناء الإضرابات التي تقررت، والآخر بمواقفهم أثناء الحشد والتصويت في الجمعيات العمومية.

ورغم أن د. عبد الفتاح رزق عضو في اللجنة العليا للإشراف على الإضراب، ويفترض أن عليه الالتزام بالقرار ما دام متخذًا في الجمعية العمومية (أعلى سلطة نقابية)، إلا أنه فعل العكس. إذ أرسل بنفسه فاكسات من النقابة للمستشفيات بأن المفاوضات مع الحكومة قد بدأت، وأن هناك إستجابة منها، وأن الإضراب تم تعليقه. وفعل هذا دون علم اللجنة المنظمة للإضراب بالكامل. ولم ينكر حين واجهته اللجنة بمعرفتها بالفاكسات. وهكذا، اضطرت اللجنة إلى وضع إعلانات في المستشفيات وعلى صفحتها، تنفي فيها التعليق وتوضح أن ما حدث خيانة للإضراب، وأن الإضراب مستمر.

وتوضح د. منى مينا، أن ما يحدث في نقابة الأطباء كان دائمًا سابقًا للشارع السياسى بخطوة من حيث العلاقة مع الإخوان المسلمين. حيث مثل تيار الإخوان سلطة داخل النقابة قبل الثورة وبعدها بقليل. ومارسوا فيها كل أشكال الخداع وتزوير إرادة الأطباء بإقصاء معارضيهم ومنعهم (ولو بالضرب أحيانا) من الحديث أمام الجمعيات العمومية. وخانوا المهنة وأعضائها (تعديل لائحة آداب المهنة لرفع الحظر المفروض على تقاضي الأطباء أتعاب الكشف على زملائهم). وعقدوا صفقات مع النظام تقوي جماعتهم (مشروع قانون التنمية المهنية المستدامة). وانكشفوا مبكرًا للأطباء، في حين كانوا بالنسبة للمجتمع المصرى خارج النقابة، لا زالوا يظهرون صورة المعارضة التي تدعي المظلومية من الحاكم، وتتمسح في تحالفات المعارضة الوطنية المطالبة بالحرية واحترام إرادة الشعب. فظهروا معارضين يضربون ويسجنون مع غيرهم، في حين أنهم لا يتورعون بسلطتهم داخل النقابة عن عرقلة كل ما لا يخدم مصالح جماعتهم، حتى قرارات الجمعيات العمومية، أعلى سلطة نقابية. فعندما تقرر الإضراب، رفضوا طباعة القرار في ورقة إلا بعد اعتصام الأطباء يومين. بل خرج د. عصام العريان من الجمعية، واختفى حتى لا يوثق قرار الإضراب أو يصدر به بيانًا رسميًا وقتها[13].

---

[11] د. منى مينا
[12] نفسه
[13] د. أحمد شوقي في مقابلة مع فريق البحث في مارس 2018

مثل الوضـــع في النقابة تناغمًا منســـجمًا ما بين تيار الإخوان والحكومة. فكان النقيب من الحكومة، لكن أغلبية مجلس النقابة الكاسحة من الإخوان المسلمين، لا يشاركهم النقيب فيها إلا بصوت واحد من 25 صـوتًا. وهكذا، تكشـفت بوضـوح الصـورة الخادعة للإخوان المظلومين المعارضـين للنظام داخل نقابة الأطباء.

بدا هذا التناغم صـريحًا من خلال سـؤال وجه لنقيب الأطباء د. حمدى السـيد في حوار مع جريدة المصـرى اليوم بتاريخ 12 أكتوبر 2009. إذ سـأله الصـحفي عن سـر التعاون بين الإخوان المسـلمين والحزب الوطنى داخل نقابة الأطباء، لدرجة وصـــف النقابة دائمًا بأنها رأس حكومى وجســـد إخوانى، يمارس العمل بتناغم شـــديد. ورد عليه نقيب الأطباء قائلا: "لا نمارس العمل بمفهوم ســـياســـي، وأرفض جرجرتنا إلى أن نكون جزءاً من منظومة سـياسـية. نحن نسـاعد الفلسـطينيين في لجنة الإغاثة، التي لا يمارس فيها أى نوع من الفكر السـياسـي، كدور إنسـاني يفرض على مسـاعدة فلسـطين، وكذلك العراق والصـومال ونيجيريا، من منطلق أخلاقي لا أميز بين جنسـية من أسـاعده (...) عندى أطباء كثيرون جدًا لديهم الاسـتعداد للمشـاركة في خدمة الاشـتباكات والحروب وبإخلاص ليس له أى لون سـياسـى. مسـاعدتنا لا تذهب باسـم الإخوان المسلمين، ولكن كهدية من شعب مصر"[14]. لكن في الحقيقة، كان كل منهما يؤدي دورًا سياسيًا لصالح فريقه، فقط مع الالتزام بتفاهمات عدم المساس بجوهر مصالح الخصم / الشريك.

المرحلة الثانية من إضراب مايو .. 17 مايو 2011

رغم التنظيم والخبرة التي بدأت في التشكل في إدارة الإضراب، إلا أنه كان أضعف انتشارا وتماسكا. قسم الأطباء أنفسهم في كل مستشفى إلى مجموعات. تقف مجموعة أمام الاستقبال للحديث مع الجمهور. وتسـير مجموعة العمل داخل الاسـتقبال. وتوجد مجموعة أمام شـباك التذاكر تنبه الجمهور إلى الامتناع عن قطع التذاكر لتوقف العيادات الخارجية المضـربة، وتوضـح مجانية الخدمة التي تقدم في الاسـتقبال فقط. وتوزع مجموعة بيانات على الجمهور، بيانات بســيطة للغاية أغلبها باللغة العامية. وتقف أيضًـا مجموعة بلافتات أمام باب المسـتشـفى، تلتقط لها صـورًا تحمل على موقع اللجنة لإثبات نجاح الإضـراب في مستشفى كذا ومستشفى كذا، لتشجيع الباقين وضرب محاولات كسر الإضراب أو تكذيب حدوثه عن طريق الشائعات. وكانت الصور تأتي من أماكن مختلفة، مثل مسـتشـفى دمنهور التعليمي، ومسـتشـفى الأحرار في الشرقية، بمستشفى أم المصريين في الجيزة [15].

ومن جانب آخر، كسر الإضراب في بعض المستشفيات[16] .وكان الإضراب على أرض الواقع أضعف. وكان الاعتراف بأنه أضـعف من إضـراب 10 مايو صـعبًا. وذكر أن الإضـراب تحول في كثير من الأماكن الي وقفات أمام المسـتشـفيات والعيادات، التي كانت أغلبها خارج الإضـراب وتعمل بشـكل طبيعى. بالطبع، حيث كانت النقابة الرسمية ضد الإضراب ،وصلت تهديدات من إدارات المستشفيات للأطباء المضربين .ولم يكن واردًا إطلاقًا اللجوء إلى خيار الإجبار في حالات العمل الجماعى الاحتجاجي (بمعنى منع المضـــربون كأغلبية لعمل كاسـري الإضـراب بالقوة .(إذ يعني هذا السـعي لتوسـيع الإضـراب بثمن باهظ، يتمثل في

[14] حوار سبق الاشارة إليه عبر الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/70500
[15] د. منى مينا
[16] يكفي طبيب واحد في أي قسم في المستشفى لكسر الإضراب فيه.

تأسيس عداوات قاسية مزمنة بين الزملاء. وحتى مع خروج تيار الإخوان المسلمين من مجلس النقابة والنقابات الفرعية، وحلول أطباء قائمة الاستقلال في معظمها ،كان من شأن مجلس النقابة، المنفرد بقيادة الإضراب بنفسه، أن يجد صعوبة في محاسبة الأطباء كاسري الإضراب تأديبيًا، (رغم سماح قانون النقابة بمعاقبة منتهكي قرارات جمعياتها العمومية)، حيث ينبني الإضراب في جوهره على الانضمام الطوعي للأفراد إلى الفعل الجماعي.[17]

وكان لابد من اتخاذ القرار بتعليق الإضراب، خاصة بعد وصول دعوة مجلس الوزراء للتفاوض إلى النقابة. وكانت أسباب التعليق حقيقية، حيث أعلن أن نسب الإضراب أقل من 10 مايو، برغم وجود مستشفيات كثيرة مضربة على مستوى الجمهورية من الإسكندرية حتى أسوان .إذ وجهت الإدارات تهديدات شديدة للأطباء المضربين، فضلًا عن الخيانة في مجلس نقابة الأطباء كما ذكرنا، بإعلان تعليقه في بدايته على غير الحقيقة. ورغم الجهد المبذول من اللجنة المشرفة على الإضراب في التوعية بآلياته في البرامج التليفزيونية والمطبوعات وبوستات الفيسبوك والمقابلات الشخصية، غير أن هناك كثيرون بشكل عام لم يفهموا تعليمات تنفيذ الإضراب بشكل جيد أو كانوا متراخين في تنفيذها.[18]

وبعد تعليق الإضراب، بدأ التفاوض بين د. معتز عبد الفتاح واللجنة المشرفة على الإضراب ولجنة شيوخ المهنة، وحضره أيضًا دكتور محمد حسن خليل لضرورة الحديث عن الموازنة والميزانية، حيث كان من أكثر نشطاء الأطباء الذين اجروا دراسات وافية عن موازنة الصحة وقانون التأمين الصحى. وتم اللقاء في مجلس الوزراء، وانتهي بصدور قرارات قوية بخصوص حماية المستشفيات، وتشكيل قوة تحمل أسلحة نارية لحمايتها. وكان هناك تصريح بأن أقرب تشكيل وزاري سوف يتضمن تغييرًا لوزير الصحة. وطلب من وفد الأطباء ترشيح من يرونه مناسبًا. ورشحوا ثلاثة: أ. د. عبد الجليل مصطفي ود. محمد حسن خليل ود. عمرو حلمي. وكان الأطباء على وعى بأن تولي د. عمرو حلمى للمنصب يمثل الاحتمال الاكبر، حيث كان المستشار الصحي لرئيس الوزراء د. عصام شرف، وصديقا شخصيًا له. أما المطالب الخاصة بالأجور فظلت رهن البحث و لم يقر بشأنها شيئا في ذلك الوقت[19].

ومن بين الدروس المهمة التي أكدت د. منى مينا على عدد منها في شهادتها حول حركة الأطباء أكثر من مرة، عدم تسييس المعارضة النقابية، لتكون متمحورة مع الإخوان أو ضدهم، بل جعلها نقابية صرف. فتكون مسؤولة عن رفع المطالب، بصرف النظر عمن يتولى المناصب في النقابة. وستكون الجموع معه إن ساند المطالب، وضده إن تجاهلها. وذلك حيث التمسك بمطالب الناس الواضحة كفيل وحده بالكشف عن حقيقة المسئولين. وقد انكشف الإخوان وانكسروا في نقابة الأطباء، قبل انكشافهم وإنكسارهم في الشارع، لأنهم ببساطة لم يكونوا مع مطالب الأطباء، بل كانوا مع تقوية سلطتهم السياسية بالسيطرة النقابية على نقابة الأطباء.

[17] نفسه
[18] نفسه
[19] نفسه

إضراب أكتوبر 2012

تبدأ قصة هذا الإضراب بدعوة مجموعة أطباء بلا حقوق لعقد جمعية عمومية طارئة لإقرار كادر الأطباء في 21 سبتمبر 2012. وفي تلك الفترة تمكن الإخوان من مؤسسات الرئاسة والوزارة البرلمان كذلك، بالتعاون مع باقي الجماعات السياسية المتأسلمة[20]. وانطلقت الدعوة عبر ورش عمل مشتركة عديدة مع نقابتي القاهرة والإسكندرية، و نقابيين وقانونيين آخرين، بعد النجاح النسبي لها في انتخابات 2011 في النقابة. وقد سبق لها تقديمه إلى مجلس الشعب قبل حله، ثم مجلس الشورى. ولم يلق الأطباء إلا التسويف من حكومة الإخوان ونوابهم في مؤسسة التشريع، وصولًا إلى تقديم مشروع كادر منافس وممسوخ للشوشرة على الكادر الأصلي وعرقلة تمريره. وكان الإخوان ما يزالون أغلبية في النقابة العامة[21]، وباستطاعة نظامهم إقرار الكادر وتنفيذه على الأرض. وقد فعلوا هذا بالفعل في حالة أعضاء هيئة التدريس الذين رفعت بدلاتهم بشكل غير متوقع بناء على طلب الرئيس محمد مرسى وقتها، وموافقة المجلس العسكرى على تعديل أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لعام 1972 في 15 يوليو 2012. وبذلك، ارتفع بدل الجامعة للمعيد من 9 جنيهات إلى 1000 جنيه بجانب المرتب الأساسى، وبالنسبة للمدرس المساعد من 15 جنيهاً إلى 1500 جنيه، والمدرس من 20 جنيهاً إلى 2000 جنيه، والأستاذ المساعد من 30 جنيهاً إلى 3000 جنيه، والأستاذ من 35 جنيهاً إلى 3500 جنيه. وفي حين ضنوا على الأطباء بأي تحسين للأجور، إلا أنهم نالو كل التأييد من نقابتهم !!!

واستمر هذا الإضراب لمدة 82 يوما. ونفذ بنجاح من الإسكندرية لأسوان بنسب مختلفة. وكان في شهره الأول أعلى وأقوى الإضرابات، إذ وصلت نسب شموله في البداية 90%. ونظم الأطباء خلال فترة هذا الإضراب عددًا من الفعاليات الموازية، مثل السلسلة البشرية التي نظموها في الأول من نوفمبر 2012 لتبدأ من مبنى دار الحكمة في شارع القصر العينى حتى قرابة وزارة الصحة، بالاشتراك مع أحزاب وحركات سياسية وشخصيات عامة وأعضاء بالتيار الشعبي .كما شارك بالطبع أعضاء أطباء بلا حقوق، و"أطباء التحرير" و"لجنة الدفاع عن الحق في الصحة[22]". ونظموا جنازة الصحة التي خرجت من مسجد عمر مكرم متجهة لمبنى الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو، رفع المشيعون خلالها نعشًا يفترض أن بداخله "الصحة في مصر". وحملوا لافتات تطالب برفع ميزانية الصحة من 4٪ إلى 15٪، والتأمين الصحي لكل المصريين، وتوفير حياة كريمة للأطباء.[23] وشارك مواطنون من خارج دائرة الأطباء في بعض المحافظات في التضامن مع الإضراب والفعاليات، كما حدث في السويس، بتنظيم وقفة صامتة ورفع لافتات تأييد لحقوق الأطباء.[24] وكانت من الفعاليات أيضًا محاكاة لمحاكمة الصحة في ديسمبر 2012 في نقابة الصحفيين (في أعقاب إعلان محمد مرسي إنقلابه على الدستور في 23 نوفمبر). وحاكم الأطباء فيها وزارة

---

[20] وهو المشروع الذي قامت الحركة بصياغته المدققة كمشروع قانون ينظم كافة متعلقات عمل الأطباء الحكوميين وليس فقط الأجور، في 48 مادة، تتصدرها دعوة نقابات التمريض والصيادلة والأسنان للتعاون وتوسيع نطاقه ليشمل إصلاح أوضاع المنظومة الصحية بجميع أعضائها.

[21] وتنضح مواقفهم المعلنة في مجلة الطبيب حينها بكل أشكال الاستخدام السياسي لدعم حكمهم بما فيه تضليل الأطباء ولوي الوقائع بخصوص مشروع الكادر وموازنة الصحة.

[22] https://www.almasryalyoum.com/news/details/233035

[23] https://www.almasryalyoum.com/news/details/234448

[24] https://www.youm7.com/story/2012/10/5/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3/807141

الصحة، ورأس المحكمة المحامى أحمد سيف عبد الفتاح رحمه الله، ومثل المحامى هيثم محمدين الدفاع عن الوزارة، بينما كان الأطباء منى مينا إيهاب الطاهر شـهودًا على الأوضـاع المتردية للمسـتشـفيات في مصر.[25]

كيف انتهى الإضراب؟

حشـــد تيار الإخوان المســـلمين لجمعية عمومية طارئة داخل النقابة، بهدف وحيد هو تعليق الإضـــراب. والحقيقة التي لا ينكرها الداعون والمنظمون للإضراب وعلى رأسهم "أطباء بلا حقوق" أنهم كانوا يدرسون تعليق الإضراب بعد شهر من بدايته، حيث كانت نسب الاستمرار فيه آخذة في التراجع. وعلقت د. منى في هذا الصدد بشفافية شديدة بقولها "القيادة اللي عندها شجاعة إعلان الإضراب في وقت، لازم يبقى عندها شـجاعة تعليقه في وقت آخر." وذلك حيث عادة ما تمثل لحظة إعلان بداية إضـراب لحظة حماسـة قوية، لحظة ثورية، يلتف فيها الجميع حول القيادة. بينما تكون لحظة تعليق الإضـــراب لحظة هزيمة. ولابد من معرفة الأطباء أن أي إضراب لا يحقق كل مطالبه، ثم تأتى لحظة بعد وقت ،يطول أو يقصر، لابد من اتخاذ قرار التعليق فيها. ويعطى اسـتمرار الإضـراب في حالة ضـعفه فرصًا كثيرة لضـرب القلة المسـتمرة فيه، خاصة في ظل نقابة لا تدافع عن الإضراب، وفي ظل هجمات صحفية شرسة.

ونشـر على صـفحة اللجنة العليا لإضـراب أطباء مصـر على الفيسـبوك بيانًا حول انتهاء عمل اللجنة مع تعليق الإضـــراب. مع الإبقاء على مهمتين لها؛ أولاهما متابعة أي حالات تعســـف ضـــد الأطباء الذين أضـربوا. ومن المفترض تولي لجنة آداب المهنة بالنقابة لهذه المهمة، إلا أنها تخلت عن تنفيذ دورها رغم تقديم أطباء بلا حقوق بلاغات تقتضي منها التصرف السريع.[26]

ورغم طول مدة الإضـــراب، حيث دام 82 يوما، إلا أنه لم يحقق حينه مكاســـب تذكر، رغم تقديم الداعين والحاشدين له بدائلًا كثيرة تدخل كلها في ميزانية الصحة. ولم يخرج الإضراب بالموافقة على الكادر بشكله الشـــامل (بداية مربوط الطبيب الخريج 3000جنيه، وقرب نهاية خدمة الاســـتشـــاري 20 ألف جنيه)، حيث يحتاج ذلك ميزانية كبيرة وفق المشـــروع الذي قدمته حركة أطباء بلا حقوق. ولكن كان من الممكن إقرار بعض المكاســـب النســـبية مثل بدل العدوى، وبدل المخاطر، أو رفع بدلات النوبتجيات، إلا أن حكومة الإخوان المســلمين كانت من الصــلف والتحدى للحركة الجماهيرية والمطالب الفئوية المشــروعة، بحيث رفضت إعطاء أي مكسب. بل أنها رفضت حتى إقرار بدل جديد قيمته ـ200 جنية في الشهر. وفي الحقيقة، كان أحد المســـامير التي دقت في نعش حكومة الإخوان، أنها لم تحاول تلبية مطالب أي من الفئات، وخدمت محسوبيها فقط.[27]

[25] د. إيهاب الطاهر
[26] مرجع سابق هامش 100.
[27] نفسه

آخر الاعتصامات قبل 30 يونيو 2013

نظم الأطباء أكثر من اعتصام في 2013 أمام وزارة الصحة، في فبراير. ورغم ضآلة عدد المعتصمين، أغلق أمن الوزارة الأبواب بالجنازير لمنع الأطباء من دخول الوزارة. وحاصـرت قوة من الأمن المركزى مجموعة المعتصـمين. وتمثلت المطالب في إعادة حركة التكليف مرة أخرى، مع فتح الإدارات الطبية المغلقة أمام الأطباء المكلفين، وضـم الجهات الخارجية لحركة التكليف. وهذا بالإضـافة إلى تنفيذ قرار وزير الصـحة 197 لعام 2012، وينص على عدد من المزايا للأطباء المكلفين بالمناطق النائية.[28]

وفي يونيو 2013، دخل عشـرات من الأطباء في اعتصـام مفتوح أمام وزارة الصـحة، للمطالبة بإقرار قانون كادر العاملين بالمهن الطبية، وزيادة ميزانية الصـحة، وتوفير تأمين حقيقي المسـتشـفيات والعاملين بها بعد تكرار حوادث الاعتداء. وشاركت في الاعتصام حركة "أطباء بلا حقوق" و "أولتراس أطباء" [29].

وأوردت المواقع الصحفية الخبر دون متابعة، مما يصعب معرفة مدد تلك الاعتصامات. إلا أن المواجهات الأمنية تشـير لعدم إمكانية اسـتمرار مثل هذه التجمعات طويلاً. ولم يكن الحديث عن اعتصـام مفتوح إلا تهديدًا من الأطباء، لكنه لم يتحقق حينها.

وبعد مظاهرات 30 يونيو، واصـــلت حركة الأطباء معركتها الديموقراطية، بإعادة خوض الانتخابات في 2013.

انتخابات 2013

مثلت انتخابات 2013 محطة مهمة لحركة الأطباء المصريين. وكانت قائمة الاستقلال القوة الضاربة، على حد تعبير د. منى مينا. وإن يكن الإخوان حينها في السـلطة، إلا أنهم كانوا ما زالوا أغلبية في مجلس نقابة الأطباء. وحاولوا تأخير انتخابات النقابة بعد انكسـارهم السـياسـى فى 30 يونيو. وعقدوا بالفعل جمعية عمومية طارئة، ونجحوا في تأجيل الانتخابات، باعتبار الوقت غير مناسب في ظروف قانون الطوارئ وتغيير النظام!! ورغم طعن أطباء بلا حقوق على شـرعية تلك الجمعية[30] وما اتخذته من قرار تأجيل الانتخابات، إلا أن الطعن القضـائي لم يقبل. فدعت الحركة لجمعية عمومية أخرى أُتخذ فيها قرار إجراء الانتخابات في ديسمبر 2013.

وعطفا على تناغم الإخوان مع الحزب الوطنى ممثلًا في نقيب الأطباء السـابق د. حمدى السـيد، وعلى مواقفهم من تعطيل توثيق إضراب 2012، وعلى الجمعية العمومية المسروقة، كما أطلقت عليها د. منى مينا، من أجل تأجيل انتخابات النقابة بعد انكسـارهم السـياسـى في يونيو 2013، سـارع الإخوان اسـتباقًا لنتائج الانتخابات إلى الدعوة لإضـراب في أول يناير 2014. فان نجحت قائمة الاسـتقلال في انتخابات منتصف ديسـمبر 2013، يكون التحضير للإضراب عبئا كبيرًا وارباكًا في مسـتهل اسـتلام المجلس الجديد

---

[28] موقع المصرى اليوم، خلف على حسن وإبراهيم الطيب، فبراير 2013، https://www.almasryalyoum.com/news/details/288672

[29] بوابة الاهرام، يونيو 2013، https://gate.ahram.org.eg/News/359736.aspx

[30] عقدت رغم عدم اكتمال نصابها و تخللتها أعمال عنف ومشاجرات دامية اوصلت ضحايا حركة أطباء بلا حقوق وحلفائها إلى تحرير محاضر في قسم شرطة قصر النيل، من بين الضحايا د. محمد فتوح من أطباء التحرير، ود.حسام كمال.

لديوان ومسؤوليات النقابة. فكان قرار الإضراب نتاج مناورة خبيثة الدافع، تضمنت تزوير قرارات الجمعية العمومية بالتستر خلف مطالب نبيلة. وبعد انتهاء الجمعية تقريبًا، نادت المنصة التي احتلتها كوادر إخوانية بالإضراب على نفس المطالب المهنية المتكررة، رغم عدم قانونية هذا حيث كانت الجمعية الطارئة تناقش جدول الأعمال المنصوص عليه في الدعوة، أي إجراء الانتخابات فقط. ومع ذلك، وفي غمرة الحماس للمطالب المزمنة، استطاع الإخوان تجاوز قانونية الإجراء، و أقروا في نهاية الجمعية، بعد انصراف معظم الحضور، إضرابًا في يناير.

وكانت نتائج تلك الانتخابات فوزًا كاسحًا لحركة أطباء بلا حقوق وقائمة الاستقلال. إذ حصلوا على 11 مقعد من أصل 12 مقعد في النقابة العامة. ولم يكن هذا الانتصار وليد اللحظة، إنما نتاج عمل تراكمي للحركة منذ تأسيسها. بينما تصف د. منى مينا هذا بأنه بديل إصلاحي بشكل ما، لأن المطالب والأهداف لم تكن جذرية، وكانت متعلقة بتحسين الأجور و تحمل الدولة لرسوم الدراسات العليا وغيرها من مطالب الأطباء الملحة.

وجدير بالذكر هنا، وفي مقارنة واجبة بين ما يحدث في نقابة الأطباء وما يحدث في الشارع السياسى، تقول د. منى إن القوى الديمقراطية لم تكن مستعدة لاستلام السلطة في الشارع. وذلك على عكس الوضع في نقابة الأطباء، فالجهد المبذول من "أطباء بلا حقوق وشباب الأطباء الملتفين حولهم، والجهد المبذول من شيوخ المهنة دعمًا لمطالب الحركة، كان جهدًا تراكميًا أنجز بناءًا راسخًا من المصداقية وسط الجمهور. وكان متصلًا بحيوية بقواعد الأطباء، مما خلق بديلًا لتيار الإخوان وحلفائهم وجماعات أعضاء الحزب الوطنى ومريديه. فكانت وجوه قائمة الاستقلال بديلًا متاحًا مؤهلًا وعلى قدر المسؤولية، سبق اختباره على مدى طريق عمل طويل بدأ في 2007.

وفي الحقيقة، لا يرقى عمل هذه القائمة لاعتبارها قائمة ثورية. لكن كان صعودها موازيًا لصعود الحركة الاجتماعية وارتفاع سقف الحريات وإمكانيات الحركة. ثم يهبط أداءها مع تراجع زخم الثورة. لكنها تظل بديلًا ديمقراطيًا خارج الثنائية السائدة في الواقع السياسى، التي لا تسمح سوى بالاختيار بين الإخوان والنظام فقط. وهذا تمكنت الحركة من تبوأ مكانتها في النقابة.[31]

[31] د. منى مينا

إضراب يناير 2014

تقرر أن يكون الإضراب يومي 1 و 8 يناير 2014. وتدلل د. منى مينا على أنه قرار كيدي، اتساقًا مع أن غاية هذا الإضـــراب إحراج مجلس النقابة الجديد من قائمة الاســـتقلال فقط[32]، بأن أطباء الإخوان واتباعهم كانوا دائمًا كاسري الإضراب في المستشفيات علنًا[33] .

وبدأ الإضـراب، وكان ضـعيفًا من حيث نسـب المشـاركين فيه، إلا أنه اسـتمر. ووجهت إلى مجلس النقابة الجديد انتقادات حادة بسببه، إلا إنه استثمره في رفع نفس المطالب الخاصة بالكادر والعمل بكل جدية. كما عمل المجلس الجديد على إنجاحه وتعميم آلياته في جميع المسـتشـفيات رغم ضـيق الوقت ما بين اسـتلام مهامه وبداية الإضـراب[34] .ففي أواخر ديسـمبر، كان على الأعضـاء الجدد تسـلم ماكينة دار الحكمة بكل فيها من وثائق وملفات ومخازن النقابة العامة لأطباء مصـــر، المودعة بأيدي حوالي 150 موظف أغلبهم من محاســـيب الإخوان، موزعين على عشـــرات اللجان والأقســـام والمكاتب، من أجل إنجاز مئات المعـاملات اليوميـة مع الأطبـاء والمواطنين وجهـات الـدولـة والمجتمع. كمـا كـان عليهم التعرف على طبيعة العمل وأحكام تسييره. وفي الوقت نفسـه، أصبح من مهامهم كافة الإجراءات القانونية والإدارية والدعائية والميدانية، المتداخلة مع 27 نقابة فرعية، تحضيرًا للإضراب.

وسـط المسـار المرتبك للإضـراب، ما بين إخوان يكسـرونه عمدًا كيدًا في المجلس الجديد، وأطباء آخرين مضـربين من أجل مطالب عادلة، ومجموعة ثالثة ترفضـه باعتباره خضـوعًا لمكيدة من الأصـل، تقدم عدد من الأطباء المتشـددين بطلب عقد جمعية عمومية طارئة لتطوير الإضـراب إلى إضـراب مفتوح. وتحدد لها موعدًا في 21 فبراير 2014. [35]

وقد يتبادر إلى الذهن سؤلًا حول النجاح الذي حققه هذا الإضراب (2014) رغم نسبة الضعيفة! وربما تكمن الإجابة في أهمية تراكم الضـغوط المطلبية والنضـالية للحركة. فنجاح الإضـراب لا يقاس فقط بتحقيق مطالبه، ولكن بالتنظيم الجيد أيضًـا. ولهذا، اسـتمر الإضـراب السـابق في 2012 يسـتمر 82 يومًا دون أن الإضرار بمريض واحد. ونجح في توصيل مطالبه لكل مكان في مصر. وكان هناك مسؤولون عن تنظيمه في كل المسـتشـفيات، وإعلان منتظم لنسـبه، حيث غطى مسـتشـفيات مصـر من الإسـكندرية لأسـوان بنسـب متفاوتة. وشـاركت المسـتشـفيات الكبرى بقوة، مثل المطرية ودار الشـفاء ومنشـية البكري والمنيرة في القاهرة، ومسـتشـفى أسـوان التعليمي ومسـتشـفى قنا العام ومسـتشـفى سـوهاج العام وسوهاج التعليمي، ومستشفى دمنهور التعليمي ومستشفى شبين الكوم التعليمي. وعكست اللقاءات مع الأطباء المضـــربين في محافظات مختلفة، ســـواء تلفزيونية أو على برنامج يوتيوب، المطالب والوعى بها. ويعكس هذا في حد ذاته أن قوة الإضـــراب في توحيد كلمته وتوجيهها بقوة وثقة تجلب تاييدًا مجتمعيا لمطالبه. وهكذا، تميز هذا الإضراب بتنظيم متماسك فريد في تاريخ الحركة النقابية في مصر.

---

[32] بكل المعايير النقابية والسياسية لم يكن هناك ما يبرر اختيار هذا الموعد للإضراب، حيث كانت مؤسسات الدولة التي يتوجه لها الإضراب بمطالبة لا زالت لم تتشكل بعد.

[33] نفسه.

[34] https://www.elwatannews.com/news/details/376961?t=push

[35] د. سـناء فؤاد ،صـاحب ذلك ترحيب بعض قيادات نقابتي الصـيادلة والأسـنان مما أدى إلى انضـمام أعضـاء نقابتهم إلى المضـربين ودعم الإضـراب فى المستشفيات. والغريب ان وزيرة الصحة في ذلك الوقت "د. مها الرباط " رغم تصريحاتها الصحفية بضآلة نسب المستشفيات المضربة، إلا أن مفاوضاتها مع مجلس النقابة الجديد أثمرت صدور القانون 14 لعام 2014 حتى قبل انعقاد الجمعية الطارئة وإقرارها بتحويله لإضراب مفتوح.

ومن نتائج النجاح التاريخي لإضـــراب أكتوبر 2012، بداية المفاوضـــات في إضـــراب 2014 مبكرًا مع وزارة الصحة، رغم الاستقطاب السياسي الحاد داخل النقابة، انعكاسًا للاستقطاب في الشارع السياسى مع أو ضـد الإخوان المسـلمين. وشـهدت المعارك الداخلية في هذا الإضـراب انحيازًا من أطباء ضـد الإضـراب لأن الداعين له في ديسـمبر 2013 كانوا من الإخوان المسـلمين، رغم تأكيد مجلس النقابة على ضـرورة ترك الخلافات الســـياســـية جانبا والتركيز على مطالب الأطباء، لأنها وحدها القادرة على توحيد العمل وإنجاح الإضراب.

وأدت المفاوضـــات المبكرة إلى إصـــدار قانون 14، وحصـــول الأطباء على عدد كبير من المكاســـب فيه. وتجملها د. منى مينا في "رفع الحوافز من 300% إلى 600% من الأجر الأســاســي، ورفع بدل التفرغ من 17 جنيه إلى 30 و 60 و 80 حسب الدرجة الوظيفية، وإقرار بدل النوبتجيات في الفترة من 2 ظهرا إلى 8 مساء. وكذلك إقرار بدل النوبتجيات لأطباء التكليف.كما ورد به أيضًـــا ما يتعلق بتحمل جهة العمل مصـــروفات الدراسات العليا، وإن لم يكن ذلك ملزمًا، حيث تمثل مصروفات الدراسات العليا عبئًا على الأطباء الشباب، وقد صلت إلى 6000 جنيه عند التسجيل"[36] .

واسـتمرت المفاوضـات بعد صـدور القانون بغرض تعديله، خاصـة فيما يتعلق برسـوم الدراسـات العليا. فأُقر بدلًا جديدًا تحت اســـم بدل المهن الطبية قدره 700 جنية لعموم الأطباء، وتحســـن حافز أطباء الطوارئ[37]. وصـدرت كل هذه التعديلات قبل الجمعية العمومية الطارئة، التي لم يكتمل نصـابها في مايو 2014. واســتدعى مجلس النقابة اللجنة المشــرفة على الإضــراب، وأصــدرت بيانًا بأن هذه التعديلات تفي بالحد الأدنى من المطالب. فقد تمت الموافقة على تعديل القانون 14، ورفعها لمجلس الوزراء لاعتمادها، بشــرط تعليق الإضــراب في الجمعية العمومية التي كانت مرتقبة بعدها بثلاثة أيام. وهكذا، أعلنت اللجنة إنهاء الإضراب المفتوح، الذى مر 62 يومًا على إقراره في جمعية فبراير 2014.

[36] د. منى مينا

[37] إذ تأثروا سلبًا بقرار 600% الذى يطبق على الجميع فحرمهم من حافزهم الخاص 700% الذى كانوا قد حصلوا عليه من قبل.

شكر خاص

تمت هذه الدراسة بالتعاون مع عدد كبير من قيادات ونشطاء حركة الأطباء وعلى رأسهم" حركة أطباء بلا حقوق، ولجنة الدفاع عن الحق في الصـــحة" وبالطبع قائمة الاســـتقلال بعد نجاحهم في انتخابات النقابة دورتى 2011، 2013 .

وأخذت الشـــهادات في عدد من اللقاءات في النقابة العامة بدار الحكمة، والنقابة الفرعية للقاهرة، في أوقات متفاوتة من عام 2018 حسب الوقت المتوفر لأصحاب الشهادات. وأحيانًا، بالنسبة لمن لم يستطع فريق البحث الالتقاء بهم، كانت تسلم الشهادات مكتوبة. كما أجرى لقاء شخصى في 2019 مع د. محمد حسن خليل. واستطاع فريق البحث الحصول على مادة كبيرة تخص الحركتين من كل من د. محمد حسن خليل، حول عمل لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، ود. أحمد فتحى من شباب الأطباء في النقابة العامة، وسوف نوفرها على موقع المنصة مع الدراسة. كما تفضل د. أحمد بكر بكتابة شهادة وافية تم إدماجها في الشهادات.

- **أصحاب الشهادات مرتبة أبجديا مع حفظ اللقب**

- أحمد بكر أمين مساعد نقابة القاهرة ، أخصائي طب الأطفال مستشفى أطفال مصر للتأمين الصحى
- أحمد شوقي أمين صندوق نقابة القاهرة ،استشارى انف واذن مستشفى المنيرة العام
- أحمد فتحى أمين مساعد الأمين العام بالنقابة العامة، اخصائى الامراض الجلدية بمستشفى الحوض المرصود
- إيهاب الطاهر عضو مجلس النقابة العامة استشارى جراحة المسالك البولية بمستشفى الزاوية العام
- رشوان شعبان عضو مجلس النقابة العامة سابقا، استشاري أمراض القلب والشرايين بوزارة الصحة
- سناء فؤاد أمين عام نقابة القاهرة، استشارى حميات
- محمد حسن خليل استشارى القلب والأوعية الدموية بمستشفي التأمين الصحي بمدينة نصر سابقا
- منى مينا عضو مجلس النقابة العامة، اخصائى طب الاطفال بوزارة الصحة